بسم الله الرّحمن الرحيم

عدد خاص

September 1995. Issue No. 152

العدد ١٥٢، سبتمبر ١٩٩٥م، ربيع الثاني ١٤١٦ هـ

Voice of Bahrain

BM Box 6135, London, WC1N 3XX

صوت البحرين

صوت الحركة الإسلامية في البحرين

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار إنّه لا يفلح الظالمون

المطالبة بالدستور ثابتة، واطلاق السجناء تكفير عن الخطيئة

لم يتضح بعد مدى جدية حكومة البحرين في اجراء حوار مع المعارضة يؤدي الى اعادة العمل بدستور البلاد والغاء قانون أمن الدولة. وما يزال خبرالافراج عن بعض السجناء الشهرالماضي مثارا للتساؤلات حول طبيعة الاوضاع داخل السجون من جهة وما اذا كان هناك قرار حقيقي من قبل حكومة آل خليفة بتحريك الاوضاع باتجاه حل الازمة القائمة. ومع ان تقارير تسربت في الاسابيع الاخيرة عن وجود حوار بين الحكومة وقادة الانتفاضة المعتقلين، فان اساليب الحكومة في القمع ما تزال مستمرة، ومن الصعب الاعتقاد بان السلطة التي امتهنت ارهاب المواطنين قادرة على التعامل المتحضر مع شعبها، او راغبة في التوصل الى حل معتدل يقي البلاد واهلها شرور الفتن والاختلافات.

ففي اليوم الذي اطلقت فيه سراح عدد من المعتقلين، كانت قوات الامن تسحب عددا من الشباب المعتقلين من زنزاناتهم الى قرية الدراز لتصويرهم وهم يكتبون على الجدران شعارات من اختيار الحكومة او يحرقون الاطارات في الشوارع. وبعد بضعة ايام تخرج الصحف اليومة بما نشيئات عريضة تقول: «القبض على شبكة تخريب»، واعضاء هذه الشبكة المزعومة اطفال في عمرالزهور خرجوا في تظاهرة صغيرة متحدين ارهاب الحكومة. وبعد ايام قلائل قامت قوات الامن باعتقال عدد من المواطنين من منطقة سماهيج بدون ان يكون هناك مبرر لذلك. وبعد يومين من اعتقالهم اخذوا الى منطقتهم لتصويرهم وهم يكتبون الشعارات على الجدران.

المشكلة التي تعترض التوصل الى اتفاق بين الحكومة والمعارضة تتمثل في عدد من العوامل: اولها عدم قناعة آل خليفة بضرورة التحدث مع المعارضة لان ذلك يمثل في نظرهم اعترافا بحق الطرف الآخر في المشاركة في صنع القرار، الامر الذي ينافي سياستهم وتوجهاتهم. الثاني اصرارالسلطة على اللجوء لاسلوب الحسم بالعنف في حال نشوب خلاف او توتر بين الطرفين، والثالث مراوغة الحكومة في تعاملها مع المطالب المطروحة وتحاشيها تقديم اي التزام اتجاه ما قيل عن الاتفاق بين قادة الانتفاضة وممثلي الحكومة. هذا بالاضافة الى تاريخ طويل من الصراع بين كافة الفئات الاجتماعية والعائلة الحاكمة ليس على الصعيد السياسي فحسب، بل حتى على المستويات الاقتصادية والثقافية. فسيطرة رئيس الوزراء على المشاريع الحكومية وتقاضيه عمولات عليها كشرط لمنحها ايا من التجارالبحرينيين مصدرانزعاج رجال الاعمال في البلاد وحتى المؤسسات الدولية العاملة في البحرين. كما ان امتلاكه افخم الفنادق (سواء باسمه او باسم نجله علي وزيرالمواصلات) والشركات والوكالات من الاسباب التي قضت على الثقة بين التجار والعائلة الحاكمة.

وعلى الصعيد الثقافي فان حالة القمع ادت الى ضمور النشاط الثقافي في البلاد، فتراجعت البحرين عن موقعها الريادي الذي كانت تتمتع به في منطقة الخليج، واصرت العائلة الحاكمة على ابراز بعض افرادها الذين لهم شيء من الثقافة، وعددهم قليل جدا، ومستوياتهم لا ترقى الى مستويات مثقفي البحرين الآخرين. واصبح من الصعب عقد ندوة ثقافية بدون ترخيص من وزارة الداخلية، حيث ان قانون امن الدولة يمنع التجمهر لاكثر من ثلاثة اشخاص. هذا بالاضافة الى القوانين الاخرى التي تحد من حرية المواطنين في مجال العمل الشعبي. فلا يجوز مثلا جمع التبرعات الا باجازة من وزارة الداخلية، ولا يسمح بالتجمهر لاكثر من ثلاثة اشخاص الا بموافقة من وزارة الداخلية. ولا يسمح بتاسيس الجمعيات الا برخصة من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وحتى لو وجد احد المواطنين شيئا ضائعا، يمنع عليه الاعلان عنه او تسليمه لصاحبه، وعليه التقدم به لوزارة الداخلية. ونشرت وزارة الاعلام في ٤ ابريل الماضي قرارا يمنع اي مواطن من الادلاء باي تصريح لوسائل الاعلام الخارجية او وكالات الانباء، وامت الاندية والجمعيات، وجعلت على رأس المجلس الاعلى للشباب والرياضة احد ابناء العائلة الحاكمة.

في هذا الجو الخانق، فان ما قيل عن وجود اتفاق بين قادة الانتفاضة المسجونين وبعض المسؤولين الذين كان في مقدمتهم ايان هندرسون، استقبل بحماس محدود،

● على ضوء المبادرة التي تقدم بها قادة الانتفاضة المعتقلون، اطلق سراح بعض الموقوفين، ووعدت الحكومة باطلاق سراح جميع المعتقلين مع نهاية شهر سبتمبر الحالي. وحسب الاتفاق الذي حصل بين خمسة من القادة الشعبيين وهم الشيخ عبد الامير الجمري والاستاذ عبد الوهاب حسين والاستاذ حسن المشيمع والشيخ خليل سلطان والشيخ حسن سلطان، فان حوارا سوف يبدأ قريبا حول ثلاث قضايا وهي عودة العمل بدستور البلاد وعودة المنفيين واطلاق سراح المعتقلين الذين صدرت احكام ظالمة بحقهم. ومع ان هناك تفاؤلا مشوبا بالحذر فان الحكومة استمرت في الاعتقالات والمحاكمات، الامر الذي ازعج المواطنين وجعلهم يشككون في مدى جدية السلطة في الحوار. ويدير المفاوضات من الجانب الحكومي المدير الامن للامن العام، ايان هندرسون، ووزير الداخلية. ويحضر عادل فليفل الذي عرف بتعذيبه الوحشي للمواطنين كمترجم.

● حلت الشهر الماضي الذكرى العشرون لتعليق العمل بدستور البلاد وحل المجلس الوطني من قبل الامير (٢٦ اغسطس ١٩٧٥). وقد احيا شعب البحرين هذه الذكرى باشكال عديدة. فقد امتلات الحيطان بالشعارات المطالبة بعودة الدستور، ووزعت المنشورات بشكل مكثف. وكان هناك برنامج لعمل شعبي اكثر جدية مثل تنظيم المسيرات والقيام باضراب عام عن العمل ولكن السلطة بادرت لتفادي ذلك باطلاق بعض المعتقلين وفي مقدمتهم القادة الخمسة وذلك قبل عشرة ايام من يوم الذكرى، وحيث ان جانبهم من الالتزامات وفقا لهذا الاتفاق شمل العمل على تهدئة الوضع، فقد اوقف المواطنون قدرا كبيرا من فعالياتهم بانتظار ما يسفر عنه الاتفاق. وقد اصر المواطنون ممثلين في قادةالانتفاضة على اعادة العمل بدستور البلاد، وان ذلك يمثل الخط الاحمر الذي لا يمكن للشعب بالقبول بما هو دونه.

● على صعيد الخارج، قام المواطنون المنفيون في بلدان عديدة بالكثير من الفعاليات السياسية والاعلامية لاحياء الذكرى. ففي لندن قامت المعارضة بمسيرة كبيرة في ٢٠ اغسطس انطلقت من منطقة قريبة من المسجد المركزي في ريجنت بارك ومرت بشارع ايجوار رود المزدحم بالسياح الخليجيين وانتهت بساحة هايد بارك التي يجتمع فيها الناس يوم الاحد للتحدث والخطابة. وكانت مسيرة مهيبة ارتفعت فيها الصيحات المطالبة بخروج ايان هندرسون

التعذيب، والتنديد بسياسات آل خليفة القمعية. ورفعت في المسيرة صور الشهداء وصور التعذيب ولافتات كبيرة كتبت عليها مطالب الشعب باللغتين العربية والانجليزية. وفي ٢٤ اغسطس نظمت المعارضة مؤتمرا صحافيا باحد مباني البرلمان البريطاني ترأسه اللورد ايفبوري وشارك فيه عدد من شخصيات المعارضة (انظر ص ٧). ونظمت في ٢٦ اغسطس ندوة حضرها عدد كبير من البحرينيين واصدقائهم وتحدث فيها ممثلون عن حركات المعارضة البحرينية. (انظر ص ٧). وفي واشنطن نظمت حركة احرار البحرين مؤتمرا صحافيا في ٢٤ اغسطس بنادي الصحافة المعروف، وتميز بحضور اعلامي مكثف ونقاش صريح وقوي. ووزعت ملفات اعلامية على الصحافيين احتوت على نسخ من دستور البحرين باللغة الانجليزية ونسخ من العرائض الشعبية ونسخ من قانون امن الدولة وقائمة باسماء شهداء الانتفاضة. واعجب الصحافيون بدقة تنظيم المؤتمر وبراعة المتحدث فيه.

● على اثر توقيع نساء البحرين عريضة خاصة بهن في شهر ابريل الماضي تطالب الامير باعادة العمل بدستور البلاد ووقف الاعتداءات على المواطنين وسحب قوات الشغب من الشوارع، قامت حكومة آل خليفة باقالة اثنتين من النساء اللاتي رفضن سحب توقيعاتهن من العريضة، وهن حصة الخميري (في ٢٤ يونية الماضي) وعزيزة البسام في (١٥ اغسطس الماضي، انظر نص رسالة الفصل في ص ٧). وهناك انزعاج كبير في الاوساط الحقوقية والاعلامية لهذا الاجراء التعسفي خصوصا وان عزيزة البسام تعمل باذاعة البحرين. وتقوم المعارضة بعمل مكثف لاجبار حكومة آل خليفة على اعادة النساء الى وظائفهن ووقف هذه الاجراءات التعسفية.

● اصيبت حكومة البحرين بصفعة اعلامية كبيرة عندما رفض رئيس تحرير جريدة «الايام» البحرينية، نبيل الحمر، المشاركة في برنامج في الاذاعة العربية بامريكا. وكان مدير البرنامج قد اتصل بالحمر قبل ساعتين حول مشاركته ووافق على ذلك. ولكن عندم بدأ البرنامج رفض الحمر المشاركة عندما علم ان الشيخ علي سلمان يشارك في البرنامج ايضا. وقد ادى ذلك الى حرج شديد للاذاعة حيث ان البرنامج كان يبث على الهواء مباشرة، وعرف المستمعون هشاشة الموقف الحكومي في البحرين الذي لا يجرؤ على التحدث الى

عشرون عاما من سياسات الغاء الشعب

يؤكد الكثيرون ممن هم على صلة بالاوضاع في البحرين من مواطنين وخبراء ان استمرار الانتفاضة الشعبية على مدى تسعة شهور كاملة فاجأ الجميع، الحكومة واصدقاءها وحتى الشعب نفسه. وبرغم القمع الشرس الذي استعملته حكومة البحرين ضد مواطنيها والذي نجم عنه استشهاد ١٤ شخصا على الاقل وجرح المئات واعتقال الآلاف، فما تزال جذوة الانتفاضة متقدة بعد ان خسرت الحكومة الخليفية قدرتها على الامساك بزمام المبادرة. وربما ادركت الآن ان تصرفاتها التي هي في اغلب الاحيان ردود فعل طائشة لم ولن تنفعها وان لدى شعب البحرين من القدرة على الاستمرار ما يكفي لاسقاط النظام الخليفي لو اراد ذلك. لقد كانت الحكومة تعتقد ان اعتقال عالم دين هنا وآخر هناك في بداية الامر يكفي لوقف انتفاضة الشعب لانها صدقت مقولتها الخاطئة بان ما يجري في البحرين يتم بتحريض بعض الافراد في الداخل والخارج، ورفضت ان تصدق بانها خلقت على مدى العشرين عاما الماضي اسبابا عميقة تدفع الشعب للتضحية بما يملك في سبيل مواجهة تلك الظروف القاسية والاوضاع المتدهورة. وبالتالي فقد اعتقلت جميع العلماء العاملين ذوي الموقف الشجاع والنظرة الثاقبة، ومع ذلك لم تتوقف الانتفاضة. واعتقلت رمز الانتفاضة الشيخ عبد الامير الجمري، وحدث عكس ما كانت تتوقعه، حيث ازدادت وتيرة الانتفاضة لان كل اجراء تقوم به يرسخ قناعة المواطنين بشكل اكبر بان هذا النظام يستهدف وجود الشعب ولا جدوى من التراجع عن المواجهة.

اننا لا نعلم من الذي يشير على حكومة البحرين للقيام بما تقوم به، وهل هو قرار شخصي من رئيس الوزراء ام انه قرار العائلة الخليفية كلها، وما هو دور ايان هندرسون، هل يقتصر على التعذيب ام له دور في القرار السياسي، واي دور تلعبه الشركات الاستشارية التي تدفع لها حكومة البحرين ملايين الدولارات لتقديم استشاراتها حول الوضع في البحرين مثل شاندويك وغيرها. ان ما نعرفه هوان القرارات التي اتخذتها الحكومة خلال العقدين الماضيين لم تؤد الى استقرار الاوضاع بل انها ساهمت في عزل العائلة الحاكمة عن الشعب ولم تعد العلاقة بين الطرفين قائمة على اساس الاعتراف المتبادل او الاحترام والحب. واصبحت البحرين من البلدان القلائل التي يشعر الطرفان الاساسيان فيها، الحكومة والشعب، بان حياة اي منهما تستدعي غياب الآخر. هذه قناعة رسختها سياسات القمع والارهاب التي انتهجتها الحكومة في العشرين عاما الماضية فلم يعد هناك اي حب او تقدير من قبل الشعب الذي يشعر ان حكومته تخطط باستمرار للقضاء عليه، وتقابل الحكومة هذا الشعور بالعمل الدائم لتقليص دور الشعب في ادارة بلاده.

فقد بدأت حكومة آل خليفة سياسة اقصاء الشعب عن دوره الطبيعي بتعليق العمل بدستورالبلاد في ١٩٧٥/٨/٢٦ وحل المجلس الوطني المنتخب، والغت بذلك اي دور للشعب في التعبير عن رغباته في كيفية ادارة شؤون حياته. ورفضت الانصياع للمطلب الشعبي في ارجاع العمل بالدستور واصرت على استعمال كافة الاسلحة الفتاكة لقمع المواطنين المطالبين بذلك، فاعتقلت وعذبت وقتلت وابعدت من وقف في وجهها. هذا التغييب المتعمد لدورالشعب في ادارة شؤونه لايمكن ان يمثل خيارا حقيقيا للحكومة، بل يمثل اجراء اتبعته بعد ذلك كان القصد منه تهميش دور الشعب والقضاء على امكاناته ودوره. فمنذ ان حلت المجلس الوطني سعت لتغيير الطبيعة العمالية في البلاد، واستقدمت من العمالة الاجنبية اعدادا هائلة حتى اصبح مجموع العمال الاجانب ١٤٢ الفا من مجموع ٢٤٠ الفا اي بنسبة ٦٠ بالمائة. وهذه السياسة تهدف لجعل نسبة العمال البحرينيين قليلة الى درجة لا يستطيعون معها القيام بدور سياسي مهم كما فعلوا في الثلاثينات والخمسينات والستينات وبداية السبعينات. هذه حقيقة لها تبعاتها الاجتماعية والسياسية التي بدأت آثارها تنعكس سلبا على حكومة آل خليفة وعلى الشعب. فعلى الصعيد الشعبي اصبحت البطالة ظاهرة خطيرة ودفعت الكثيرين الى الهجرة من البلاد والبحث عن العمل في الدول المجاورة بينما يعيش الكثيرون في وضع اقتصادي سيء . وربما حققت الحكومة هدفها في تهميش قدرة العمال على القيام بدور سياسي ولكنها تواجه تبعات ذلك، حيث وفرت من العاطلين عن العمل الذين يصل عددهم الى ٣٠ الفا ثروة بشرية للانتفاضة الشعبية القادرة على الاستمرار لو قرر قادتها ذلك.

واستعانت الحكومة على مدى العشرين عاما الماضية بخبراء اجانب سيطروا على المناصب المهمة في البلاد وهمشوا دورالمواطنين، وحتى في الجانب الامني ما يزال جهاز الامن بيد الاجانب، حيث يديرالضابط البريطاني ايان هندرسون مؤسسة عملاقة يبلغ عدد العاملين فيها حولي ١٣ الفا مقابل جيش البلاد الذي لا يتجاوز عدد افراده ٧ آلاف. وعلى صعيد الجيش، فانه يتكون من مرتزقة اجانب بنسبة تتجاوز الـ ٦٠ بالمائة، كل ذلك لعدم ثقة آل خليفة بابناء البحرين. واذا كانت الدولة لا تثق بمواطنيها، فأي موضع للتعايش السلمي بين الطرفين؟ ان نظاما يقوم على سياسات من هذا النوع لا يستطيع ان يعيد الامن والاستقرار الى البلاد. واذا كان هناك من يدعمه في الخارج، فانما ذلك لاعتقاد اولئك خطأ بانه قادر على حفظ الامن والاستقرار في البلاد. ومن المستحيل ان يستطيع نظام يعتمد على القوى والخبرات الاجنبية في ادارة البلاد ان يحفظ الامن اذا ما استيقظ الشعب فجأة على حقيقة الاوضاع التي يعيشها. فاذا كانت فترة السبعينات والثمانينات قد تميزت بقدر من القوة الاقتصادية التي منعت الانفجار الشعبي آنذاك، فان حرب الخليج الثانية وما كشفته من تناقضات في البنية السياسية لانظمة الخليج وخصوصا البحرين، وما سببته من عجوزات اقتصادية كبيرة حركت الجوانب الانسانية للمشكلة، فوجد شعب البحرين نفسه في مواجهة مباشرة مع آل خليفة، لانه اكتشف انه مهمش في البلاد وان حكومته استبدلت الشعب البحريني بمواطنين من دول اخرى لادارة شؤون الامن والدفاع وتسيير الاعمال التجارية كخبراء وحتى القيام بالاعمال العادية الصغيرة. يضاف الى ذلك وجود وضع سياسي يستثني المواطنين من اي دور في شأن في ادارة بلادهم. ووضع امني يمتهن حقوق المواطن ويمارس ابشع وسائل التعذيب بحقهم. من هنا كانت الانتفاضة ، وكان الانفجار الشعبي الذي شارك فيه كل الناس.

اننا لا نبالغ اذا قلنا ان الانتفاضة شارك فيها كل الشعب، فللانتفاضة جوانب عديدة. واذا كان ابناء القرى هم الذين يقومون بالمسيرات ويتحمسون الاخرى تتشكل من اجانب من بلدان عديدة، فان ابناء المدن والطبقة المثقفة تشارك في الانتفاضة بقوة وشجاعة منقطعة النظير. وقد فشلت الحكومة في الحصول على موقف داعم من اية شخصية مرموقة في البلاد، في ماعدا بعض الاقلام الرخيصة التي صفقت للقمع و الارهاب السلطوي ورفضت ان تعيش حرة كريمة تطالب بحقوقها وارتضت ان تعيش حياتها مستخدمة القوى والتعذيب والبطش. نقول ان الحكومة فشلت في الحصول على كلمة تاييد او دعم من مثقفي البحرين من محامين ومهندسين واطباء واستاذة جامعات. بل ان الجميع تسابق الى تسجيل مواقف الرفض والبطولة عبرالصحافة الدولية بعد ان اممت الحكومة الصحافة المحلية. ولم يتردد احد ممن اتصلت بهم وكالات الانباء العالمية والاذاعات الدولية عن الادلاء بتصريحات تدين سياسات الحكومة وتشجب بطشها وتطالبها بوقف حملات التصفية التي تقوم بها ضد المواطنين.

لقد سعت الحكومة لوضع حد لفضيحتها التي بدت فيها ضعيفة لا تملك اي دعم شعبي، فقامت باصدار قرارها القمعي بمنع اي مواطن من التحدث الى وكالات الانباء العالمية وذلك في ٤ ابريل الماضي، وذلك بعد ان عبرالمواطنون الابطال من محامين وتجار واساتذة جامعات عن مواقفهم الداعمة لمطالب الشعب والانتفاضة عبر الاذاعات العالمية. وقد كشف ذلك القرار ضعف الحكومة وعجزها عن مواكبة الزخم الذي تمتعت به حركة الشعب. ولم يستطع آل خليفة الحصول على اي دعم الا خلال شهر رمضان عندما قام مكتب رئيس الوزراء بالاتصال بالجمعيات والاندية ومطالبتهم بنشراعلانات تدعم سياسات الحكومة. ومع ذلك فقد اصرالكثير من هذه المؤسسات على موقفه الرافض لدعم سياسات العنف والبطش والتعذيب والقتل التي تمارسها الحكومة. وشعرت الحكومة بالاختناق على اثر ذلك، في الوقت الذي تستمع فيه الى وكالات الانباء والاذاعات وهي تحمل تصريحات مواطنين معروفين كسروا الطوق المفروض عليهم وعبروا عن مواقفهم بحرية وشجاعة، حتى الرابع من ابريل عندما اصبحت مخالفة قانونية ان يتحدث اي مواطن لوسائل الاعلام الخارجية!

يتضح من كل ذلك ان سياسات حكومة البحرين منذ ان حلت المجلس الوطني تميزت بالانفصال الكامل عن الشعب حتى لم يعد هناك ما هو مشترك بين الجانبين. وانعكست هذه السياسات سلبا عليها في شهورالانتفاضة، اذ لم تحصل على احد يدعمها. وحتى الحلفاء الخليجيين فقد كان دعمهم متأرجحا، ويكفي ان يضطر وزير داخلية البحرين الى دعوة نظرائه الخليجيين للاجتماع في البحرين في شهر مايو الماضي طالبا منهم التعبير عن دعمهم لحكومته وذلك بعد ان شعروا ان المعركة تدور لغير صالحهم. هذا لا يعني ان حكومة البحرين لا تحصل على دعم من حكومات الخليج الاخرى، بل يعني ان سياساتها على صعيد التعامل مع الشعب لم تعد تقنع الآخرين بسهولة، ولم يعد الآخرون يصدقون ادعاءاتها خصوصا بعد ان اراقت دماء الابرياء بدون رحمة او شفقة. ويبقى القول بان الموقف الشعبي الذي صمد على مدى تسعة شهور كاملة يمتلك القدرة على الصمود فترة اطول، وانه ما لم يحدث تغير حقيقي في سياسات الحكومة فان من الصعوبة الاعتقاد بامكان تراجع الشعب عن

يوميات الانتفاضة في شهر أغسطس ١٩٩٥

٣٠ يوليو ١٩٩٥

استمرت المسيرات الشعبية والمظاهرات بشكل منقطع الاسبوع الماضي في عدد من المناطق، فيما استمر الغموض يكتنف الموقف الحكومي تجاه المطالب التي طرحها الشعب وفي مقدمتها عودة العمل بدستورالبلاد واطلاق سراح السجناء. الى هذا حدثت مواجهات عديدة في كل من بني جمرة وابو صيبع مساء الجمعة الماضية بعد خروج مسيرات تطالب الحكومة بتنفيذ مطالب الشعب. وقال شهود عيان ان قوات الشغب اعتدت على المتظاهرين بالغازات المسيلة للدموع واستعملت الرصاص المطاطي ضد المواطنين العزل، فسقط عدد من المتظاهرين جريحا باصابات مختلفة. واستمرت المناوشات حتى الساعات الاولى من صباح السبت.

ومن بين العوامل التي تدفع المواطنين الى التظاهر والاستمرار في المواجهة قسوة الحكومة في تعاملها مع الشعب واستمرار سياستها الارهابية التي اقنعت الكثيرين بعدم جدوى التراجع عن المواجهة مع نظام لا يعترف بحدود ولا يقر بوجود دستور للبلاد. كما ان الاعتقالات المستمرة من العوامل المهمة التي تحرك مشاعر الناس ضد آل خليفة. وفي الاسبوع الماضي حدثت اعتقالات كثيرة في مناطق السنابس والدراز. وكانت منطقة الدراز قد شهدت مواجهات عديدة خلال الاسبوعين الماضيين بين المتظاهرين وقوات الشغب كان آخرها مساء الخميس عندما سمع ذوي الانفجارات في شمال المنطقة وشوهدت حرائق كثيرة. واعتقلت مجموعة كبيرة من الشباب في المنطقة عرف من بينهم اسامة عبد الحسين المتغوي، ١٧ عاما. وقال شهود عيان ان طريقة الاعتقال عشوائية ووحشية، حيث يجر الاولاد من منازلهم في منتصف الليل ويضربون امام ذويهم. وشوهد عدد من الاولاد المعتقلين الذين لا تتجاوز اعمارهم الرابعة عشرة وهم مقيدو الايدي ومعصوبو الاعين ومعهم رجال الامن يبحثون عن بيوت المشتبه في مشاركتهم في المسيرات. وهناك ادلة كثيرة عن تعرض الكثير من الاولاد للتعذيب النفسي والجسدي الرهيب على ايدي جلاوزة ايان هندرسون. وقد اصبح الاعتداء الجنسي على المعتقلين ممارسة روتينية بالاضافة الى الضرب وتقطيع الجسد بالآلات الحادة. وقد كتب والد الشهيد سعيد الاسكافي رسالة الى وزارة الداخلية يطالبها فيها بالتحقيق في ظروف وفاة ابنه، خصوصا وان آثارالتعذيب كان واضحة على جسده، ومنها اثار تعرضه لاعتداء جنسي. ويبدو ان رئيس الوزراء، الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، قد اعطى اوامره بالاعتداء الجنسي على المعتقلين، حيث اصبح استعماله واسعا.

ويزداد غضب المواطنين يوما بعد آخر بسبب اصرار آل خليفة على الامعان في التعذيب واهانة المواطنين. ويعبر الكثيرون منهم عن انزعاجهم من اساليب اعتقال الشباب. فقد دأب جهازالامن على ارسال اعداد كبيرة من الشرطة لاعتقال ولد صغير لترويع اهله وتخويف الآخرين، بينما يكفي ارسال اثنين او ثلاثة من هؤلاء لاعتقال شاب صغير لا يملك سلاحا او قدرة على الدفاع عن النفس.

هذا ويتوقع استمرار المسيرات والمظاهرات في الاسابيع المقبلة بعد ان خفت قليلا بقرار من الشعب لاعطاء آل خليفة الفرصة لاعادة النظر في الموقف العام وتنفيذ المطالب الشعبية. ويعتقد الكثيرون ان الوضع سوف يزداد توتر اذا لم تقدم الحكومة اي تنازل في موقفها الرافض لعودة العمل بالدستور. ويعتقد البعض ان الشهر المقبل سوف يكون ساخنا سياسيا خصوصا وان الشعب يستعد لاحياء الذكرى العشرين لتعليق العمل بدستورالبلاد التي تصادف ٢٥ اغسطس

١ اغسطس

شهدت الليلة الماضية تطورات جديدة على صعيد الانتفاضة الشعبية المستمرة منذ شهر ديسمبر الماضي. ففي بني جمرة خرجت مسيرة كبيرة طالب المشاركون فيها باعادة العمل بدستور البلاد المعلق منذ العام ١٩٧٥ واطلاق سراح السجناء وفي مقدمتهم فضيلة الشيخ عبد الامير الجمري. وفيما كانت المسيرة تشق طريقها في شوارع القرية قامت قوات الامن بالاعتداء على المشاركين فيها بالغازات المسيلة للدموع والرصاص المطاطي. وادى هذا الاعتداء الى جرح عدد من المشاركين، الا انه فشل في كسر عزيمة المواطنين الذين يطالبون بحقوقهم المشروعة.

وسبق ذلك مسيرات عديدة خلال الاسبوع في كل من السنابس وابوصيبع والدراز، وذلك ضمن برنامج الفعاليات الشعبية لاحياء ذكرى القرار الاميري المشؤوم الذي علق العمل بالدستور وحل المجلس الوطني في ٢٦ اغسطس ١٩٧٥. ومن المتوقع ان تستمر الفعاليات طوال الاسابيع المقبلة نظرا لاصرار شعب البحرين على اعادة العمل بالدستور من قبل حكومة آل خليفة.

والى هذا قامت قوات الامن بالاعتداء على عدد من المنازل في منطقة توبلي في وقت متأخر من الليلة الماضية، وذلك بهدف ادخال الرعب في قلوب الآمنين. واعتقلت عددا من المواطنين من تلك المنطقة ضمن سياستها القمعية التي تهدف الى ارهاب الناس وردعهم عن المشاركة في المسيرات الشعبية والبرامج المتوقعة لاحياء الذكرى العشرين للقرار الاميري المشؤوم.

وشملت الاعتقالات يوم امس الشيخ علي عاشور، ٢٨ عاما، وهو عالم دين مرموق من منطقة البلاد القديم اعتبره آل خليفة من العناصر الفاعلة في الساحة البحرينية وفي النشاط الهادف لاعادة العمل بدستور البلاد. ويأتي اعتقال الشيخ الشاب ليزيد من تعقيد الامور في ا لبلاد بعد ان امتلأت المعتقلات بالمعتقلين وغصت الزنزانات بالكثير من الاطفال الذين لم تتجاوز اعمار بعضهم الرابعة عشرة. وعرف من بين الذين تم اعتقالهم يوم الاربعاء الماضي من منطقة الدراز كل من السيد محسن السيد مهدي، ١٦ عاما، وحمدي عبد الجليل الغربال، ١٧ عاما، علي عبد الواحد عبد الشهيد، ١٧ عاما.

المسيرة التي خرجت في لندن في ٢٠ أغسطس

تمارسها حكومة آل خليفة والتي يخطط لها الضابط البريطاني السيء الصيت، ايان هندرسون. وتتزامن هذه الاجراءات القمعية مع حالة التوتر في اجواء الترقب بانتظار الذكرى العشرين لتعليق العمل بالدستور وحل المجلس الوطني، تلك الذكرى التي تحظى باهتمام الكثيرين بعد ان اتضحت نتائجها السلبية ونجم عنها استمرار سياسات القتل والقمع والتعذيب والابعاد والسجن العشوائي الذي طال النساء والاطفال. وهناك انزعاج كبير في البلاد بسبب سياسات الارهاب الحكومية خصوصابعد ان تأكد صدور اوامر من ايان هندرسون الى الجلادين باستعمال كل الاساليب لارغام المعتقلين على التوقيع على اعترافات معدة من قبل جهاز الامن، وتضمنت الاوامر السماح للمعذبين بالاعتداء الجنسي علي المعتقلين، وهو امر رهيب تجاوز حدود الاخلاق الانسانية والاسلامية. وهناك صرخات استغاثة من آباء الاطفال المعتقلين الى العالم للتدخل لوقف هذا التعذيب الوحشي الذي لم تمارسه الا الانظمة الاشد بطشا في العالم.

هذا وقد اصدرت سفارة البحرين في لندن نشرة صحفية موجهة الى اعضاء البرلمان البريطاني تحمل جوانب دعائية لتضليل البرلمانيين حول ما يجري في البلاد. وفي ما عدا بعض الاخبار القديمة والصور الملونة فان النشرة لم تحمل سوى السب والشتم للمعارضة باسلوب غير ذي قيمة سياسية. وفشل السفير المخلوع، كريم الشكر، الذي كرر هجومه على المعارضة في كلماته توضيح موقف حكومته من المطالب الشعبية التي ترفعها الانتفاضة والتي في مقدمتها اعادة العمل بدستور البلاد. وكان الشكر قد اقام الاسبوع الماضي حفلة عشاء في منزله على شرف ثلاثة من الوزراء المخلوعين وهم الدكتور علي فخرو ويوسف الشيراوي وحبيب قاسم.

٤ اغسطس

استمرت المسيرات الشعبية بدون توقف في الاسابيع الاخيرة، برغم محاولات الحكومة انكار وجود اضطرابات في البلاد. ففي الليلة الماضية عمت المسيرات والتظاهرات مناطق عديدة من البحرين رفعت فيها الشعارات التي اصبحت مألوفة في البلاد. وقد بدأت المسيرات بعد حلول الظلام واستمرت حتى الساعات الاولى من صباح اليوم في مناطق ابوصيبع وباربار وبني جمرة والدراز. وتقع هذه المناطق جميعها على شارع البديع الممتد بمحاذاة الشارع الرئيسي الذي يمتد في شمالي البلاد من المنامة وحتى منطقة البديع. وقال شهود عيان ان المواطنين كانوا يرفعون شعارات تطالب الامير بعودة العمل بدستور البلاد المعلق منذ العام ١٩٧٥ واطلاق سراح السجناء والسماح بعودة المنفيين. وسمع دوي انفجارات في عدد من المناطق كان بعضها شديدا جدا. كما قامت قوا ت الشغب بتطويق هذه المناطق واطلقت الغازات المسيلة للدموع وكذلك الرصاص المطاطي على المتظاهرين. وجرح عدد من المواطنين الذين كانوا يمارسون حقهم الدستوري بشكل سلمي.

وخرجت مسيرات مماثلة في منطقة المالكية في جنوب البلاد شارك فيها عدد كبير من المواطنين الذين اكدوا تصميمهم على الاستمرار في المطالبة بحقوقهم حتى تتحقق. ولم تجد وسائل القمع الحكومية في منع التظاهرات. كما ان مستوى الارهاب الذي تمارسه السلطة بحق المواطنين والاستفزازات التي تقوم بها قوات الشغب توفر باستمرار وقودا للانتفاضة، حيث يشعر المواطنون بالامتعاض من هذه الحكومة التي ما فتئت تواجه المظاهرات السلمية بالرصاص.

وشنت قوات الامن، بامر من الضابط البريطاني، ايان هندرسون، حملة اعتقالات واسعة في عدد المناطق. ولم تتوقف هذه الاعتقالات طوال الاسابيع الماضية. وقد اعتقل من منطقة الدراز مساء الثلاثاء الماضي (الاول من اغسطس) مجموعة من المواطنين من منطقة الدراز عرف منهم: ضياء احمد الغربال، ١٥ عاما، وجواد زايد، ٢٥ عاما، ومهدي الشيخ عباس، ١٧ عاما، (كان في طريقه الى السعودية فاعتقل علي الجسر)، فاضل المتغوي، ٢٤ عاما، عبد الزهراء الساري، ٢١ عاما، صابر محمد، ١٩ عاما، عماد السيد جعفر، ١٩. ومن جهة اخرى افرجت سلطات الامن عن الشيخ علي عاشور الذي اعتقلته الاسبوع الماضي. وما تزال اعداد المعتقلين في تصاعد برغم ادعاءات الحكومة بالافراج عن بعضهم. وقد فشلت حتى الآن في الاعلان عن عدد المعتقلين في السجون برغم الحاح المنظمات الدولية على ضرورة ذلك.

هذا وهناك الآن عدد كبير من المواطنين الذين جرحوا في المواجهات المتتالية مع قوات الشغب التي لديها اوامر بالاعتداء على اية مسيرة شعبية سلمية. فمثلا هناك عشرات الشباب الذين فقدوا عيونهم برصاص آل خليفة في ١٠ يوليو الماضي، عندما ذهب

يوميات الانتفاضة في شهر أغسطس ١٩٩٥

اليوم الثالث لاستشهاده. وبدلا من علاج هؤلاء فقد قامت الحكومة باعتقال العديد منهم واخذتهم الى المستشفيات لتركيب عيون صناعية لهم. كما ان الكثيرين من المواطنين فضلوا عدم الذهاب الى المستشفيات لكي لا يعتقلوا. كما ان بعض المواطنين اضطروا لاقتراض مبالغ مالية لعلاج ابنائهم في الخارج. فمثلا قام والد الشاب محمد البوبهامي من منطقة السنابس بنقله الى الرياض لعلاج عينه المصابة على حسابه الخاص. وتعد المنظمات الدولية تقارير واسعة حول انتهاكات حقوق الانسان على مستوى واسع في البحرين.

كما ان هناك ضغوطا على حكومة آل خليفة للسماح بوفود من المنظمات الدولية لزيارة البحرين ومعاينة اوضاع السجون والمسجونين فيها.

وبمناسبة ذكرى القرار الاميري المشؤوم بتعليق العمل بالدستور وحل المجلس الوطني التي تصادف السادس والعشرين من هذا الشهر، هناك عرائض عديدة تعدها منظمات وشخصيات دولية تطالب امير البحرين باعادة العمل بدستور البلاد والغاء قانون امن الدولة السيء الصيت، واطلاق سراح السجناء. كما ان لدى المعارضة البحرينية عددا من الفعاليات التي تزمع القيام بها في الاسابيع المقبلة داخل البلاد وخارجها. وهذه النشاطات السلمية تحظى باحترام احرار العالم ومحبي الخير والعدل. بينما هناك شجب واسع لممارسات آل خليفة وقمعهم المستمر للمواطنين.

وعلى صعيد آخر علم ان السيدة حصة الخميري قد فصلت عن عملها في ١٤ يونية الماضي بعد ان رفضت الاعتذار عن توقيعها على عريضة تطالب الامير باعادة العمل بالدستور. وقد هدد النساء اللاتي وقعت العريضة بالفصل عن وظائفهن او الاعتقال، ورفض اغلبهن تهديدات السلطة.

٨ اغسطس

انطلقت منطقة سترة الليلة الماضية في مسيرة شعبية حاشدة ضد استمرار القمع في ظل تغييب الدستور والتطبيق الشرس لقانون امن الدولة السيء الصيت. وقد خرج المواطنون بعد حلول الظلام في مظاهرة طافت في انحاء المنطقة وشارك فيها عدد كبير من الرجال والنساء رافعين شعارات تطالب الامير باعادة العمل بدستور البلاد واطلاق سراح السجناء والسماح بعودة المنفيين. وكالعادة، فقد قامت قوات الشغب بالاعتداء على المشاركين بالغازات المسيلة للدموع والرصاص المطاطي. وقال احد المشاركين ان العدوان الحكومي لم يفلح في منع المتظاهرين من الاستمرار في مسيرتهم، كما ان الاعتقالات المستمرة لم تمنع الشباب من الخروج في المسيرات الشعبية الآخذة في التصاعد.

وفي هذا الصدد، تتوقع المعارضةالبحرينية استمرار التظاهرات على مدى الاسابيع المقبلة خصوصا مع اقتراب الذكرى العشرين لتعليق العمل بالدستور وحل المجلس الوطني. هذا في الوقت الذي اصبح التصميم الشعبي على المضي في المطالبة بالحقوق المشروعة بدون تردد. وهناك اصرار جماهيري على تقديم العريضة الشعبية التي وقعها اكثر من ٢٥ الفا من المواطنين الى امير البلاد الذي رفض حتى الآن السماح باستلامها. والمشكلة التي تواجه المشرفين على هذه العريضة ان اثنين من زملائهم مغيبان في السجون الخليفية، وهما الشيخ عبد الامير الجمري والاستاذ عبد الوهاب حسين.

وعلى صعيد آخر، استمرت المعارضة البحرينية في الخارج في الاعداد لاحياء الذكرى العشرين لتعليق العمل بالدستور وحل المجلس الوطني التي تصادف ٢٦ اغسطس. ومن بين مشاريعها تقديم عريضتين الى الامير، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، تطالبانه باعادة العمل بدستور البلاد واطلاق سراح السجناء والسماح بعودة المنفيين. والعريضة الاولى وقعها المواطنون البحرينيون الذين يعيشون خارج البلاد ولا يسمح لهم بالعودة. اما الثانية فقد وقعها عدد كبير من اصدقاء البحرين بالاضافة الى عدد من البرلمانيين في عدد من الدول. وكان لموقف هؤلاء الاصدقاء اكبر الاثر في تحريك الشعور بالتضامن الحقيقي من قبل بعض الاوساط مع شعب البحرين.

كما اصدرت المعارضة كتابا مصورا ليوميات الانتفاضة يحتوي على صور المسيرات الشعبية والشعارات التي تكتب يوميا على الجدران في المدن والقرى، وصور الشهداء واشكال التعذيب الذي تعرضوا له وادوات التعذيب التي يستعلمها الجلادون لاجبار المعتقلين على توقيع اعترافات معدة سلفا. ويتوقع تعاطف اعلامي وسياسي مع مطالب شعب البحرين وخصوصا في هذه الذكرى المهمة التي كانت انعطافا خطيراً في مجرى الاوضاع السياسية في البلاد.

وعلى صعيد آخر ابدت اللجان الاختصاصية التابعة لهيئة حقوق الانسان التابعة للامم

المتحدة انزعاجها من استمرار حكومة البحرين في تقديم معلومات خاطئة لتجاوز احتمالات وضعها تحت الرقابة الدولية في مجال انتهاكات حقوق الانسان. ففيما كانت احدى اللجان تعد الاوراق المتعلقة بالشيخ عبد الامير الجمري اذا بحكومة البحرين تخبرها بان الشيخ الجمري قد افرج عنه وغادر السجن. واتصل مسؤولون من الامم المتحدة ببعض افراد المعارضة البحرينية للتاكد من الخبر الا انهم فوجئوا بانه غير صحيح على الاطلاق، وادركوا حينها ان الخطوة التي قامت بها حكومة آل خليفة انما هي محاولة لكسب الوقت والتشويش على عمل اللجان الدولية. ويبدو ان حكومة البحرين كانت تعتقد ان بامكانها منع النظر في استمرار اعتقال الشيخ الجمري بدون ان يؤدي ذلك الى مضاعفات سياسية على المستوى الدولي، وان ادعاءها الكاذب باطلاق سراحه سوف يحدث بلبلة في جنيف قد تستمر حتى تنتهي مداولات اللجان الاختصاصية. وهذا الموقف شبيه بما فعله وكيل وزارة الخارجية البحريني، غازي القصيبي، عندما التقى في لندن بجهات حقوقية دولية وحاول تضليلهم بالمعلومات الخاطئة حول الاوضاع في البحرين وقانون امن الدولة. وقد كانت هناك ردود فعل سلبية ضد الحكومة بعد ان اتضحت سياسات التضليل من خلال ادعاءاته الزائفة.

هذا وتشن حكومة البحرين حملة تضليل واسعة لكسر معنويات المواطنين المصممين على الاستمرار في المواجهة السياسية والاعلامية حتى تتحقق المطالب المشروعة. وقد بثت في الآونة الاخيرة ان هناك حوارا مستمرا مع العلماء المعتقلين وان من الافضل توقف الانشطة والفعاليات الشعبي لكي لا يؤثر ذلك سلبا على «المفاوضات». كما بثت دعايات مضللة بهدف كسر معنويات الشعب مفادها ان العلماء المعتقلين تراجعوا عن مواقفهم، في الوقت الذي ما تزال تعتقلهم مع علمها بما لذلك من اثر سلبي على سمعتها خصوصا وانها فشلت في توجيه تهمة لاي منهم. هذه الحملة تعبر عن يأس آل خليفة من امكان احتواء الانتفاضة بعد تسعة شهور على انطلاقتها، وانها لجأت لحرب نفسية شاملة ضد المواطنين وحرب سياسية تضليلية على صعيد التعامل مع الخارج لمنع استمرار المعارضة التي اصبح لها وجود حقيقي في الداخل والخارج. ويؤكد المطلعون على الامور ان من الصعب الخروج من الازمة الحالية طالما استمر آل خليفة في تجاهل المطالب الشعبية ورفض الحوار مع ممثلي الشعب في سبل الخروج منها.

١٥ اغسطس

بدأ المعتقلون في سجون البحرين صباح هذا اليوم اضرابا مفتوحا احتجاجا على الاوضاع المتردية التي يعيشونها بين جدران المعتقلات. وجاء قرار الاضراب الجماعي عن الطعام بعد محاولات كثيرة قاموا بها لتحسين اوضاعهم وذلك بالتحدث مع مسؤولي السجن تارة ونقل مشاعرهم الى بعض المحامين الذي التقوا عددا من السجناء تارة اخرى. وعندما لم يتحقق اي تطور في الاوضاع المأساوية التي يعيشونها قرروا الاضراب عن الطعام بشكل جماعي حتى يحدث تغيير في اساليب المعاملة الوحشية التي يواجهونها كل يوم على ايدي الجلادين.

وتجدر الاشارة الى ان المعتقلين ممنوعون من الزيارات العائلية بشكل منتظم، ولا تتحقق الزيارات النادرة الا بالواسطة وبعد عدد من الرسائل من ذوي المعتقلين. ولا يسمح لعائلاتهم بادخال اي شيء الى اولادهم المسجونين، فالاطعمة ممنوعة والثياب ممنوعة في اغلب الاحيان، والكتب ممنوعة ايضا. وحتى القرآن الكريم لا يسمح لهم بالحصول على نسخة منه. هذا فضلا عن منع اجهزة الراديو، وعدم توفر اية وسيلة للاتصال مع العالم خارج الزنزانات. ويمنع المعتقلون حتى من الحصول على نعال يستعملونه داخل السجن، ويمنعون من كتابة الرسائل الى اهلهم او الاتصال بهم باي شكل من الاشكال.

اما الاوضاع داخل المعتقلات فيندى لها الجبين. ففي الغرفة المخصصة عادة لاربعة اشخاص اصبحت معتقلا لاكثر من اثني عشر سجينا. ويقول احد الذين افرج عنهم مؤخرا انه محظوظ لانه لم يكن معه الا ١١ شخصا في زنزانة مخصصة لاربعة اشخاص. ويقول بان بعض الزنزانات كان بها اكثر من ١٥ شخصا، بحيث لا تكفي مساحة الزنزانة لنومهم. ولهذا فقد انتشرت الامراض خصوصا مع حرارة الطقس وبلوغ درجات الحرارة اكثر من ٤٠ درجة مئوية. وليس هناك مراوح في اغلب الزنزانات، ولا يسمح للمعتقلين بالخروج من هذه الاقفاص التي لا تصلح للحيوانات فضلا عن البشر. كما ان المعتقلين ممنوعون من الحصول على ماء الشرب بما يكفيهم في هذا الحر الشديد، ويعطى لكل زنزانة اناء صغير به ماء ساخن مرة واحدة فقط في اليوم ولا يسمح لهم بغيره حتى لو ماتوا عطشا. ويمكن تشبيه الزنزانات في مثل هذه الايام الحارة بتنور الخبز.

يضاف الى ذلك ان المعتقلين يتعرضون لاشد انواع التعذيب والقمع بشكل روتيني. فالضرب المبرح شأن يومي، والتعليق من الايدي والارجل ممارسة معتادة. ويعلق بعض المعتقلين في ممرات العنابر ليراها المعتقل عندما يذهب الى غرفة التحقيق او يرجع منها، حيث لا يرى الا الدماء تنزف من جروح المعذبين ولا يسمع الا انينهم. ويعمد جهاز الامن الذي يديره ايان هندرسون الى زرع مخبر في كل زنزانة لينقل ما يدور بين المعتقلين من احاديث. كما ان التعذيب النفسي والتهديد المستمر بالاعتداء غير الاخلاقي على المعتقلين ظاهرة اصبحت اكثر شيوعا، ونجمت عنها مشاكل نفسية واجتماعية كثيرة. ولذلك فقد قرر المعتقلون وخصوصا في في سجن جو القيام باضراب شامل عن الطعام حتى يحقق آل خليفة لهم ابسط الاحتياجات ومنها السماح بالزيارات العائلية بانتظام، والسماح بدخول ما يحتاجونه من اهاليهم، والسماح بنسخ من القرآن الكريم والكتب الاخرى والملابس. ويطالب المعتقلون كذلك باطلاق سراح اغلبهم لعدم ثبوت اية تهمة ضدهم، وكذلك السماح بمقابلة المحامين قبل اية محاكمات، والسماح لهم بكتابة رسائل الى

يوميات الانتفاضة في شهر أغسطس ١٩٩٥

الماضي.
الى هذا فان حكومة البحرين ما تزال ترفض السماح لمنظمة العفو الدولية بزيارة البلاد. وبدلا من ذلك فقد طلبت الحكومة من المنظمة الكتابة الى وكيل وزارة الخارجية البحريني، غازي محمد القصيبي، حول قضايا محددة وانه سوف يجيب عليها. ولكن المنظمة وغيرها من المهتمين بقضايا حقوق الانسان يرفضون الاتصال بالقصيبي بعد ان قابلوه في ٥ يونية في لندن وادركوا ان الرجل كان يلفق الاكاذيب للتخلص من الاتهامات الموجهة الى حكومته. كما انه لم يرد على اي استفسار وجه اليه حول عدد المعتقلين من النساء والاطفال، وما اذا كان الشيخ عبد الامير الجمري يسوف يقدم الى المحاكمة، وما اذا كانت حكومته سوف تستجيب للمطلب الرئيسي للانتفاضة وهو عودة العمل بالدستور.
وتجدر الاشارة الى ان عملية الاعتقالات مستمرة بدون توقف، وان اعداد الذين يعتقلون تزيد عن ما تشيعه الحكومة من افراجات، وبالتالي فان عدد ا لمعتقلين في تزايد مستمر. وتسعى الحكومة من وراء تلك الاعتقالات الى منع خروج المسيرات والمظاهرات التي اثبتت للعالم ان آل خليفة اصبحوا رمزا للنظام المرفوض شعبيا بسبب رفضهم الالتزام بعهودهم واتفاقاتهم مع الشعب. وقد اعتقلت قوات الامن عددا من المواطنين من منطقة الشاخورة في مطلع الشهر واتهمتهم بحرق احد البيوت. وهؤلاء هم علي جعفر عبد الحسين عبد المهدي، ٢١ عاما، حسين احمد عيسى الصانع، ٢١ عاما، حيدر خليل ابراهيم، ٢٣ عاما، اسماعيل حسن سلمان، ٢٠ عاما، بالاضافة الى خمسة آخرين. وفي مساء الخميس ٩٥/٨/١٠ اعتقل السيد فيصل السيد علي من منطقة السهلة، ولا يزال مجهول المصير. واعتقل في ٩٥/٨/٧ الشاب جابر منصور الغنامي، ١٥ عاما، من منطقة الدير وعذب تعذيبا شديدا وافرج عنه بعد اسبوع. وقبل ذلك بثلاثة ايام اعتقل كل من عادل محمد عيسى مدن، ١٥ عاما، وضياء حسن السيد، ٢٠ عاما. واطلق سراح الاول وما يزال الثاني معتقلا.

١٧ اغسطس

اصدرت وزارة الداخلية البحرينية يوم امس قرارا باطلاق سراح ١٥٠ شخصا من المعتقلين المتهمين بالمشاركة في الانتفاضة الشعبية. وعلم من مصادر مطلعة ان عددا من الموقوفين تم الافراج عنهم، ولكن عددهم لا يتجاوز الستين شخصا من مجموع السجناء الذين يتجاوز عددهم ٢٠٠٠ شخص حسب بعض التقديرات. وكانت وزارة الداخلية قد اصدرت ثلاثة قرارات مماثلة منذ مطلع العام الحالي، الا ان عدد الذين اطلق سراحهم في كل مرة لم يتجاوز نصف العدد الذي اعلنت الحكومة عنه. بل ان بعضهم اعتقل مرة اخرى بعد ايام من اطلاق سراحه. وجاءت القرارات الاربعة في محاولات يائسة من جانب حكومة آل خليفة لوقف الانتفاضة الشعبية المتفاقمة والتي تهدد بالاستمرار بشكل قد يمثل خطورة حقيقية على النظام الخليفي القائم، ولاسكات الاصوات الحقوقية الدولية التي تشجب ممارسات حكومة البحرين وانتهاكاتها الدائمة لحقوق الانسان. وتجدر الاشارة الى ان النظام الخليفي يسعى منذ اسابيع لمنع صدور قرار من هيئة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة باعادة البحرين الى قائمة الدول الخاضعة لرقابة المنظمة الدولية لانتهاكاتها حقوق الانسان. وتمارس حكومة البحرين سياسة للتشويش على محاولات شجبها من قبل الاطراف الدولية باساليب شتى منها تقديم معلومات خاطئة عن السجناء واساليب التعذيب وعدد المعتقلين من الاطفال والنساء، والقيام بخطوات تبدو جيدة ولكنها مؤقتة يقصد منها تخفيف الانزعاج الدولي من القمع الذي تمارسه اجهزة القمع.
وللتدليل على ذلك، فقد استمرت قوات الامن في اعتقال المواطنين في الايام القليلة الماضية. فاعتقل المواطن عبد الحسين المتغوي لمدة ثلاثة ايام قبل ان يطلق سراحه ضمن الذين شملهم «العفو». وما يزال اثنان من ابنائه يرزحان في المعتقلات الخليفية وهما اسامة وياسر. واعتقل العشرات من المواطنين قبل صدور الاعلان عن «العفو» وذلك ليطلق سراحهم مع صدوره ليعطي الانطباع بضخامة عدد الذين شملهم القرار. واغلب الذين اعتقلوا في الآونة الاخيرة اخذوا من بيوتهم باسلوب وحشي او استدعوا الى قسم التحقيق واعتقلوا هناك. واضافة الى ذلك فقد قامت قوات الامن باساليب غير انسانية لتخويف المواطنين من المخاطر التي سيتعرضون لها فيما لو اصروا على الاستمرار في الانتفاضة. فقد قامت قوات الامن يوم امس باخذ اربعة من الشباب الى منطقة الدراز واجبارهم على الكتابة على الحيطان فيما كانت كاميرات جلاوزة الامن تصورهم لتوفير «دليل» دامغ على جنايتهم امام محكمة امن الدولة. وقال شهود عيان ان الشباب الاربعة كانوا في حالة يرثى لها من التعذيب، بينما كانت عناصر الامن تضرب من يتلكأ منهم في الامتثال لما يملى عليه. وعرف ثلاثة منهم وهم مهدي الشيخ عباس الريس، وحمدي عبد الجليل الغربال وضياء احمد الغربال. وقبل يومين اعتدت قوا ت الشغب على عدة منازل في منطقة الدير واعتقلت عددا من المواطنين عرف من بينهم محمد علي الغيص وسعيد الغيص وعبد النبي الحواجيف.
ومن هنا فلم يعر شعب البحرين خبر الافراج عن بعض المعتقلين اهتماما كبيرا. بل ان الكثيرين عبروا عن سعي الحكومة للتشويش على المطلب الجوهري للانتفاضة وهو عودة العمل بدستور البلاد والغاء قانون امن الدولة. كما يعتبر الشعب ان اطلاق سراح المسجونين يجب ان يشمل كل من يرزح في السجن ومن بينهم الذين صدرت احكام جائرة بحقهم، اواعادة محاكماتهم في حضور مراقبين قانونيين دوليين.
ويفسر البعض خطوة الحكومة بالافراج عن بعض المعتقلين بانها جاءت بعد تفاقم الوضع وفشلها في احتواء الموقف، خصوصا وان هناك ترقبا لعمل شعبي واسع يتزامن مع

وقد كتبت على الحيطان عبارات كثيرة مثل: «انتظروا المفاجآت الكبرى في ٢٥ اغسطس» وغيرها. كما ان المعارضة البحرانية في الخارج سوف تقوم بعدة فعاليات الاسبوع المقبل لاحياء ذكرى القرار الاميري المشؤوم. ومن ذلك مسيرة كبيرة في العاصمة البريطانية يوم الاحد ٢٠ اغسطس، ومؤتمر صحافي بالبرلمان البريطاني في ٢٤ اغسطس، وامسية فكرية-سياسية بقاعة الكوفة في ٢٦ اغسطس، ومؤتمر صحافي في واشنطن في ٢٤ اغسطس، وآخر في جنيف ورابع في بيروت. كما اصدرت حركة احرار البحرين ملفا اعلاميا شاملا يحتوى على معلومات مكثفة عن الوضع في البحرين على مدى العشرين عاما تحت هيمنة قانون امن الدولة. كما يحتوي على نسخة بالانجليزية لدستور دولة البحرين. وسوف يقدم المبعدون البحرينيون في الخارج عريضة موقعة الى امير البحرين، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، تطالبه باعادة العمل بدستور البلاد. وسوف يقدم اصدقاء شعب البحرين في العالم عريضة مماثلة الى الامير. ولدى المعارضة البحرانية برنامج واسع لمواجهة استمرار حكومة آل خليفة في تجاهل مطالب الشعب والاصرار على سياسات القمع والتنفيذ السيء لقانون امن ا لدولة السيء الصيت.

١٨ اغسطس

خرجت مساء امس مسيرة حاشدة شارك فيها مئات المواطنين لاحياء مناسبة مرور اربعين يوما على استشهاد الشاب سعيد الاسكافي. وكان الشهيد قد لقي ربه في الثامن من الشهر الماضي بسبب التعذيب الوحشي الشديد الذي مارسه جلاوزة آل خليفة بحقه. وشارك الرجال والنساء في مسيرة امس التي خرجت من منطقة السنابس الى النعيم حيث قبر الشهيد. وردد المشاركون شعارات عديدة منها: «هيهات ننسى دماء الشهداء» و «هيهات منا الذلة» وطالبوا بعودة العمل بدستور البلاد واطلاق سراح السجناء والسماح بعودة المنفيين والغاء قانون امن الدولة. ومع ان المسيرة كانت سلمية بشكل كامل فقد اعتدت قوات الشغب على المشاركين فيها بالغازات المسيلة للدموع والرصاص المطاطي. ورد المواطنون بحرق اطر السيارات تفاديا للغازات ومنعا لقوات الشغب من اقتحام المنطقة. كما تعالت الصيحات واستمرت حالة الكر والفر بين الطرفين حتى حلول الظلام. وقد اغلق الشارع الممتد بين السنابس والقفول. وكان التوتر يخيم على المنطقة طوال الليلة الماضية.
وكان قتل الشهيد سعيد الاسكافي تحت التعذيب قد اثار حماس المواطنين وسلط انظار العالم على وحشية النظام الخليفي الحاكم الذي يمارس سياسة القمع والقتل بدون حدود. واكد اطباء شرعيون دوليون فحصوا صور الشهيد بعد تسليم جثته ان التعذيب ادى الى تخثر الدم في يدي الشاب وادى ذلك بدوره الى ظهور اعراض مرض «الغرغرينا»، الامر الذي ادى الى وفاته. هذا بالاضافة الى ما تردد عن تعرض الشهيد الى الاعتداء الجنسي والضرب المبرح. وتنظر اللجان المختصة المهتمة بحقوق الانسان والتابعة للامم المتحدة في جنيف في قضية قتل الشهيد سعيد تحت التعذيب، خصوصا وان حكومة البحرين فشلت في تقديم اي شرح لظروف وفاته.
وفي ليلة امس الاول كان دوي الانفجارات يسمع في مناطق كثيرة حيث خرجت مسيرات وتظاهرات صغيرة في بعض المناطق، وذلك ضمن الاستعدادات الجارية لاحياء ذكرى مرور عشرين عاما على تعليق العمل بدستور البلاد وحل المجلس الوطني بقرار اميري يعتبره الشعب من اسوأ القرارات التي صدرت عن امير البلاد، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة منذ توليه الحكم قبل ٣٤ عاما. وهناك استعدادات في كل مكان لاحياء هذه الذكرى بشكل يجعلها حاضرة في اذهان المواطنين وكذلك محبي الحرية والخير في العالم.
وعلى صعيد آخر علم ان السيدة عزيزة البسام، معدة البرامج باذاعة البحرين، قد فصلت عن عملها في ١٤ اغسطس ١٩٩٥ بعد ان رفضت الاعتذار عن توقيعها عريضة نسائية رفعت الى الأمير في شهر ابريل الماضي. وتطالب العريضة امير البحرين باعادة العمل بدستور البلاد ووقف اعتداء قوات الامن والشغب على المواطنين وسحب القوات العسكرية من الشوارع. وقد ازعجت العريضة العائلة الحاكمة فامر رئيس الوزراء من كافة الدوائر الحكومية ارغام الموقعات على سحب توقيعاتهن والاعتذار للامير عن ذلك او التعرض للفصل من اعمالهن. وقد فصلت السيدة حصة الخميري في ٢٤ يونية الماضي لانها رفضت الامتثال لذلك. وتواجه الدكتورة منيرة فخرو، المدرسة الجامعية المعروفة التهديد بالفصل لرفضها الامتثال للطلب الخليفي. وهناك اهتمام كبير من قبل بعض

يوميات الانتفاضة في شهر أغسطس ١٩٩٥

الهيئات الحقوقية العالمية بقضية نساء البحرين المفصولات من وظائفهن او المهددات بالفصل بسبب اعتقاداتهن السياسية. وقد وقعت ٣١٠ نساء على العريضة المذكورة، من بينهن ٩٢ موظفة حكومية. وما يزال اغلب الموقعات صامدات في موقفهن الامر الذي احرج الحكومة بشكل كبير.

هذا وقد تردد في اليومين الماضيين خبر عن وجود نية لدى الحكومة للافراج عن بعض السجناء بشرط التوقف عن المسيرات والتظاهرات والاحتجاجات. ويربط البعض ذلك بالضغط الذي تتعرض له حكومة البحرين من قبل المنظمات الدولية بسبب انتهاكاتها المستمرة لحقوق الانسان. كما ان نشاط المعارضة البحرينية في الداخل والخارج قد كشف حقيقة الوضع في البلاد واكد ضعف النظام الخليفي الذي لا يتمتع باية شعبية بين ابناء الشعب. وتصر المعارضة على انها لن توقف نشاطها ما لم تعلن الحكومة بوضوح عن عزمها على تطبيق دستور البلاد والغاء قانون امن الدولة واطلاق سراح السجناء والسماح بعودة غير مشروطة للمنفيين. كما تطالب بتشكيل لجان للتحقيق في قتل ١٤ مواطنا تحت التعذيب او برصاص قوات الشغب. وتعتبر ان اطلاق سراح السجناء لا يمثل حلا للمشكلة التي مضى عليها عشرون عاما، طالما بقي الدستور معلقا وقانون امن الدولة السيء الصيت معمولا به على نطاق واسع.

٢١ اغسطس

في تظاهرة هي الاولى من نوعها خرج مئات المبعدين البحرينيين في شوارع العاصمة البريطانية يوم امس مطالبين بحقهم في العودة ا لى بلدهم فورا وبدون شروط. كما رفع المشاركون في المسيرة التي انطلقت من قرب المسجد المركزي في لندن شعارات تطالب الامير باعادة العمل بدستور البلاد واطلاق سراح السجناء السياسيين والغاء قانون امن الدولة. وطافت المسيرة في منطقة ايجوار رود التي يقطنها الكثير من السياح العرب حتى وصلت الى ماربل آرج. ورفعت في التظاهرة لافتات كبيرة وصغيرة كتبت عليها الشعارات الدستورية ورفعت كذلك صور الشهداء الذين سقطوا تحت التعذيب او برصاص قوات الامن التي يديرها الضابط البريطاني، ايان هندرسون. وشاركت المرأة البحرينية بكثافة ملحوظة وكذلك اطفال البحرين المبعدين من اوطانهم. وتجدر الاشارة الى ان العشرات من هؤلاء من الاطفال ولدوا في المنافي ولم ير اغلبهم بلاده قط، وذلك بسبب السياسات الخليفية التي تحرم المواطنين الذين لا ترغب فيهم من جوازات السفر، وكذلك اولادهم.

ومن بين الشعارات التي رفعت «يا هندرسون، فلترحل عن البلاد» و«هيهات منا الذلة» و«ماذا نريد؟ ... الدستور». والتحق عدد من البريطانيين بالمسيرة بعد ان شاهدوا صور الشهداء والتعذيب الواضح على اجسادهم وتأثروا كثيرا منها، حتى قال بعضهم: «لم يكن يمر ببالنا ان شيئا من هذا يحدث في البحرين، وانه يتم باوامر من مواطن بريطاني». وفي نهاية المسيرة القيت كلمتان حول اهداف شعب البحرين والوضع الامني المتوتر في البلاد واوضاع حقوق الانسان المنتهكة. ووزعت كتب عديدة حول سجل انتهاكات حقوق الانسان في البحرين، وكذلك بعض البوسترات والمنشورات. وتجدر الاشارة الى ان سفارة البحرين في لندن قامت بتوزيع كتيب صغير يهدف للتشويش على المسيرة. وقد استأجرت السفارة احدى الشركات البريطانية لاصدار الكتيب وتوزيعه، فكانت بعض الفتيات البريطانيات يوزعن الكتيب وهن يبتسمن قائلات: «نحن لا نثق بما فيه ولكننا نؤدي وظيفتنا التي نعيش منها». وكان الكتيب مليئا بالسب والشتم لكل من يعارض حكومة آل خليفة الأمر الذي فضح امره من البداية فامتلأت اماكن القمامة به. وقد وزعت المعارضة كتابا يحتوي على صور شهداء البحرين وآثار التعذيب واضحة على اجسادهم، الامر الذي اعطى زخما كبيرا للمظاهرة واكسب شعب البحرين تعاطفا كبيرا من العرب والبريطانيين الذين ابدوا استغرابهم مما يجري في تلك الجزيرة الصغيرة.

وجاءت المسيرة ضمن فعاليات اسبوع التضامن مع شعب البحرين الذي اعلنته المعارضة لاحياء الذكرى العشرين لتعليق العمل بدستور البلاد وحل المجلس الوطني. وسوف يكون هناك مؤتمر صحافي باحد مباني البرلمان البريطاني صباح الخميس المقبل الساعة الحادية عشرة، حيث يتحدث ممثلون عن حركات المعارضة البحرينية عن الوضع الذي يسود البلاد في ظل تغييب الدستور والتنفيذ الشرس لقانون امن الدولة. كما ستكون هناك امسية فكرية – سياسية بديوان الكوفة مساء السبت المقبل.

وعلى صعيد آخر هناك لغط عما قيل عن وجود اتفاق بين قادة الانتفاضة المعتقلين وبين الحكومة. وقد صرح الناطق الرسمي لحركة احرار البحرين الاسلامية حول هذا الموضوع بقوله: ان هناك اتفاقا مكتوبا بين الجانبين تقوم الحكومة بمقتضاه باطلاق سراح السجناء السياسيين على دفعات. وحسب الاتفاق فقد اطلق ستة من هؤلاء القادة ومعهم عشرات من المعتقلين الاسبوع الماضي، وسوف يطلق في السابع من سبتمبر المقبل الاستاذ عبد الوهاب حسين، احد الاشخاص الستة الذين تبنوا العريضة الشعبية العام الماضي، مع ١٥٠ سجينا. وفي ٣٠ سبتمبر سوف يطلق سراح الشيخ عبد الامير الجمري، ومعه ما بين ٥٠٠ و ٦٠٠ سجين. وبعد ذلك تتم مناقشة ثلاث قضايا اساسية وهي عودة العمل بالدستور وعودة المنفيين واطلاق سراح السجناء المحكومين. وفي هذه الاثناء يقوم العلماء الذين اطلق سراحهم بشرح تفصيلات الاتفاق لتهدئة الاوضاع. وقال المسؤول: اننا نحترم قرار اخوتنا الذين تحملوا العناء الاكبر في الزنزانات الخليفية، ونلتزم بما توصلوا اليه آملين ان تلتزم الحكومة بوعدها هذه المرة. واضاف ان تاريخ الاتفاقات مع حكومة آل خليفة لا يدعو الى التفاؤل خصوصا وان امير البلاد الذي صادق على الدستور شخصيا عام ١٩٧٣ كان اول من انتهك مواده عمليا بعد اقل من عامين. واضاف قائلا: نأمل ان يوافق الامير على استلام العريضة الشعبية التي تطالبه بعودة العمل بدستور البلاد.

وعبر الناطق باسم حركة احرار البحرين عن استيائه لاقدام وزارة الاعلام بدولة البحرين على اقالة الآنسة عزيزة حمد البسام (كاتبة نصوص اولى) في ١٥ اغسطس لمجرد توقيعها على عريضة نسائية في شهر ابريل الماضي تطالب الامير باعادة العمل بالدستور ووقف انتهاكات حقوق الانسان في البلاد. وتعتبر اقالة الآنسة البسام اجراء تعسفيا ليس له اي مبرر ولا يستند الى اي بند دستوري. وطالب المنظمات الدولية المعنية بحقوق الانسان التصدي لهذا الاجراء التعسفي لكي لا يتكرر مع بقية النساء اللاتي وقعن العريضة نفسها. وكانت السيدة حصة الخميري قد اقيلت من عملها للسبب نفسه في ٢٤ يونية ١٩٩٥. وهناك خشية من تعرض الدكتورة منيرة فخرو للاقالة من عملها كأستاذة بجامعة البحرين.

اقدمت حكومة البحرين الشهر الماضي على اقالة الآنسة عزيزة البسام بسبب توقيعها على العريضة النسائية التي وقعتها ٣١٠ امرأة بحرينية في شهر ابريل الماضي. وطالبت العريضة الموجهة الى الامير باعادة العمل بدستور البلاد واطلاق سراح المعتقلين السياسيين وازالة الآثار العسكرية من الشوارع. وكان من بين الموقعات ٩٠ موظفة حكومية، وقد تعرضن لضغوط وتهديدات شديدة من قبل الوزارات التي يعملن بها وهددن بالفصل من اعمالهن اذا لم يسحبن تقويعاتهن من العريضة المذكورة. وقد رفض اغلبهن ذلك، واقيلت حصة الخميري في شهر يونية الماضي، واستلمت الآنسة عزيزة البسام الرسالة التالية من الوكيلة المساعدة بوزارة الاعلام، الدكتورة هالة العمران:

١٥ اغسطس ١٩٩٥

حضرة الفاضلة الانسة عزيزة حمد البسام المحترمة

تحية طيبة وبعد

نظرا لمخالفتك نظام الخدمة المدنية وعدم تقديمك الاعتذار اللازم عن ذلك بالرغم من اتاحة الفرصة الكافية لك، وبتوجيه من الموظفين فقد قررت الوزارة فصلك من العمل اعتبارا من تاريخه

يرجى مراجعة ادارة الشؤون الادارية والمالية بالوزارة لاستلام مستحقاتك النهائية

الوكيل المساعد للاذاعة والتلفزيون
(موقعة من قبل هالة العمران)

ولدى استلامها رسالة الاقالة كتبت عزيزة البسام الرسالة التالية للاحتجاج على قرار اقالتها:

١٩٩٥/٨/١٧

حضرة الفاضلة د. هالة العمران الموقرة
الوكيل المساعد للاذاعة والتلفزيون وزارة الاعلام

استلمت خطابكم المتضمن الاشعار بانهاء خدمتي في اذاعة البحرين ككاتبة نصوص اولى وذلك بتاريخ ١٩٩٥/٨/٥م والتي اشارت الى ان الاسباب الداعية لفصلي من العمل هي مخالفتي لنظام الخدمة المدنية

وفي هذا المجال اود الاشارة الى التالي:

اولا: لم يوضح الخطاب ايا من مواد نظام النظام في اي مادة من مواده تقديم رسائل اعتذار عن الاراء ووجهات النظر التي يعبر عنها المواطن ويكفل الدستور له هذا الحق في مادته الاولى بالاضافة الى المادة ٢٣

ثانيا: ان نظام الخدمة المدنية رقم ٤٧١ لسنة ١٩٨٧ م قد حدد الاجراءات التي يجب ان يؤخذ بها اداريا قبل ان تتخذ الجهات الرسمية قرار الفصل من الوظيفة والتي تبدأ بلغة النظر ثم بالانذار الكتابي مع تحديد للفترة الزمنية. وهذه الاجراءات لم يتم الاخذ بها في حالتي

ثالثا: ان قرار فصلي من العمل يعتبر فصلا تعسفيا لا يعتمد على اي مبرر قانوني فهو يستند الى حرماني من حق منحه لي دستور دولة البحرين كمواطنة وهو حرية الرأي والتعبير، ولم يكن له علاقة اوارتباط بعملي وبمهامي الوظيفية والتي كانت دائما محل اشادة وتقدير من سيادتكم.

ولهذه الاسباب فانني اتطلع من سيادتكم الى اصدار الامر بوقف قرار فصلي من العمل.

هذا وتفضلوا بقبول وافرالتحيات

عزيزة حمد البسام
كاتبة نصوص اولى

مؤتمر المعارضة البحرينية في البرلمان البريطاني

نظمت قوى المعارضة البحرينية مؤتمرا صحافيا في ٢٤ اغسطس ١٩٩٥باحد مباني البرلمان البريطاني، وذلك بمناسبة الذكرى العشرين لتعليق العمل بدستور البلاد وحل المجلس الوطني (٢٦ اغسطس ١٩٧٥). وترأس المؤتمر اللورد ايفبوري رئيس لجنة حقوق الانسان بمجلسي العموم واللوردات البريطانيين. وحضرت وكالات الانباء العالمية والصحف وبعض محطات التلفزيون والراديو. وتحدث ممثلون عن حركات المعارضة البحرينية بالاضافة الى عضو سابق بالمجلس الوطني الذي حله الامير قبل عشرين عاما. وقد بدأ المؤتمر الصحافي الساعة ١١ صباحا وانتهى ١٢.١٥ ظهراً.

افتتح اللودر ايفبوري المؤتمر مذكرا الحاضرين بانه يعقد احتفاء بالذكرى العشرين لتعليق العمل بالدستور وحل المجلس الوطني وتزامنا مع الانتفاضة الشعبية التي انطلقت في شهر ديسمبر الماضي. وقال بان العريضة التي وقع عليها ٢٥ الفا من المواطنين والتي تطالب الامير، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، باعادة العمل بالدستور لم يستلمها الامير بعد وان الجهود مستمرة لتقديمها. وألمح الى مؤشرات ايجابية توحي بان الحكومة قد تبدأ حوارا مع المعارضة قريبا، ولكنه حذر من الافراط في التفاؤل بذلك قائلا: «علينا ان ننتظر لنرى ما اذا كانت الحكومة جادة في الحوار». وقال بان لجنة حقوق الانسان التي يرأسها تضم حوالي ١٠٠ عضو من جميع احزاب البرلمان البريطاني، وان هدفها الضغط على وزارة الخارجية بخصوص حقوق الانسان في العالم. «ولكن مع الاسف»، يقول اللورد ايفبوري، «ان بعض الوزراء يعملون كسعاة للبريد، ينقلون لنا ما تقوله حكومة البحرين حرفيا بدون تعليق منهم على ما يجري هناك».

ثم قدم اللورد ايفبوري اعضاء المنصة الممثلين لقوى المعارضة البحرينية. وتحدث الدكتور عبد الهادي خلف، عضو المجلس الوطني المنحل والاستاذ بجامعة لوند بالسويد، واعطى خلفية تاريخية للتجربة البرلمانية بالبحرين التي بدأت في العام ١٩٧٢ بعد الانسحاب البريطاني من الخليج، وقال بان تاريخ ابعاد المعارضين في البحرين يعود الى العام ١٩١٤ عندما قامت الادارة البريطانية في البحرين بابعاد عدد من المواطنين الى الهند بسبب نشاطاتهم السياسية. ويعتقد الدكتور عبد الهادي خلف ان ازمة آل خليفة بدأت العام ١٩٧٢ عندما وافقت على تقنين دستور للبحرين نجم عنه انتخاب مجلس وطني بعد عام واحد. «لقد أدركنا ان شعب البحرين قادر على العطاء والعمل لتحسين اوضاعه المستقبلية ولادارة بلده بكفاءة. وهذه الحقيقة اعتبرها آل خليفة تحديا لسلطتهم». واضاف قائلا :«عندها بدأ الصقور من افراد العائلة الحاكمة العمل لانهاء التجربة البرلمانية ونجحوا في ذلك في ١٩٧٥... ثم حاولوا اسكات الناس باموال النفط التي وفرتها الطفرة النفطية في منتصف الثمانينات، ولكن تلك السياسة لم تنجح».

وتحدث السيد عبد النبي العكري ممثلا لجنة التنسيق بين جبهة التحرير الوطني والجبهة الشعبية في البحرين، واشار الى عهد القمع الذي دشنه الضابط البريطاني، ايان هندرسون، منذ ان جاء الى البلاد عام ١٩٦٦. وقال: «ان هندرسون هو السلطةالحقيقية في البلاد... فهناك سياسات القمع والاضطهاد وانتهاك حقوق الانسان على مستوى كبير، الامر الذي ادى الى انفجار الوضع في نهاية العام الماضي». وقال العكري ان من بين ٣٥٠,٠٠٠ مواطن، هناك فان اكثر من ١٠,٠٠٠ منهم دخلوا السجن خلال العشرين عاما الماضية وعذب بعضهم وقتل عدد آخر. ثم اردف قائلا: «ان شعب البحرين مثقف، وان من غير المتوقع ان يستطيع آل خليفة اسكاته بالارهاب».

اما الشيخ عبد الحميد الرضي، ممثل الجبهةالاسلامية لتحرير البحرين فقال ان دستور البحرين قد تجاوزه الزمن وان حركته تطالب باعادة صياغة الدستور بما يتناسب ومنطق العصر. واضاف بانه ما لم تكن هناك ضمانات دستورية تمنع ان تكون للامير صلاحية حل المجلس ا لوطني متى شاء فان الازمة مستمرة»

وتحدث اخيرا الدكتور منصورالجمري، الناطق باسم حركة احرار البحرين الاسلامية، والقى الضوء على التطورات الاخيرة في البلاد وفي مقدمتها الانتفاضة والاتفاق الذي تم في السجن بين قادة الانتفاضة المسجونين وحكومة البحرين ممثلة بوزير الداخلية وايان هندرسون. وحسب هذه الاتفاقية فان على قادة الانتفاضة العمل على تهدئة الوضع وايقاف الانتفاضة في مقابل ان تقوم السلطة بالافراج عن سراح المعتقلين على ثلاث دفعات: الاولى في ١٦ اغسطس، وتشمل خمسة من قادة الانتفاضة و ١٥٠ آخرين، والثانية في ٧ اغسطس، وتشمل الاستاذ عبد الوهاب حسين، احد الاشخاص الستة المشرفين على مشروع العريضة الشعبية، و ١٥٠ آخرين، والثالثة في ٣٠ سبتمبر المقبل وتشمل الشيخ عبد الامير الجمري ومعه ٥٠٠ - ٦٠٠ سجين. وفي هذه الاثناء يقوم قادة الانتفاضة المفرج عنهم بتهدئة الاوضاع، وبعد ذلك تبدأ مناقشة ثلاث قضايا اساسية هي عودةالعمل بالدستور وعودة المنفيين والافراج عن السجناء المحكومين. ورحب الدكتور الجمري بهذا الاتفاق ولكنه اشترط ان يمثل الحوار المقبل الحوار الوطني الذي تجسد خلال الاعوام الاخيرة، واكد ان حركته لن تقبل بحوار لا يمثل الاجماع الوطني. كما ذكر ان عدد المعتقلين الذين افرج عنهم في ١٦ اغسطس لم يتجاوز الـ ١٠٠.

وفي كلمته الختامية اشار اللورد ايفبوري الى موقف وزارة الخارجية البريطانية من المعارضة البحرينية مؤكدا استغرابه للانتقائية في مواقفها، وخصوصا بالنسبة للبحرين التي تمثل حالة صارخة من انتهاك حقوق الانسان. كما ذكر المتحدثون دور المرأة البحرينية واثنوا عليه وذكروا انها سوف تسجل حضورا فاعلا في مؤتمر بكين المقبل.

ندوة المعارضة في الذكرى العشرين

بمناسبة الذكرى العشرين لتعليق العمل بالدستور وحل المجلس الوطني عقدت المعارضة البحرانية ندوة موسعة مساء السبت ٢٦ اغسطس ١٩٩٥ بديوان الكوفة في لندن. تحدث في الندوة ممثلون عن الاتجاهات السياسية في البحرين واشادوا جميعا بالانتفاضة الشعبية التي عمت البحرين على مدى الشهور التسعة الماضية. وامتلأت حيطان القاعة بالملصقات التي تحمل صور الشهداء وآثار التعذيب الوحشي على اجسادهم. كما كان هناك معرض للوحات فنية قام باعدادها السيد حيد الستري الذي ابعد عن البلاد مع كل من الشيخ علي سلمان والشيخ حمزة الديري في ١٥ يناير ١٩٩٥.

ادار الجلسة الدكتور مجيد العلوي عضو الهيئة التنفيذية لحركة احرار البحرين الاسلامية وتحدث فيها كل من الدكتور عبد الهادي خلف عضو المجلس الوطني المنحل والاستاذ بجامعة لوند السويدية، والشيخ عبد الحميد الرضي رئيس المؤتمر العام للجبهة الاسلامية لتحرير البحرين والسيد عبد النبي العكري، ممثل لجنة التنسيق بين الجبهة الشعبية وجبهة التحرير الوطني في البحرين، والشيخ علي سلمان، الذي ادى اعتقاله في ٥ ديسمبر الماضي الى اندلاع الانتفاضة المباركة.

الدكتور عبد الهادي خلف استعرض تاريخ القضية الدستورية في البحرين وخصوصا في الفترة التي اعقبت حل المجلس الوطني، ورأى ان الثنائي خليفة - هندرسون هو السبب المباشر للازمة في البلاد. وحمل الامير، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة مسؤولية تردي الاوضاع في البلاد بعد قراره بتعليق العمل بالدستور عام ٧٥، ورأى ان الازمة لن تنتهي ما لم يتراجع الامير عن قراره ويسمح للحياة النيابية بالعودة.

وتحدث الشيخ عبد الحميد الرضي مكررا موقف الجبهة الاسلامية الرافض للدستور الحالي والمطالب بتغييره في استفتاء شعبي. واستعرض مبررات هذا الرفض قائلا بان الدستور يعطي الامير صلاحية حل المجلس، وذكر مواقف بعض الحركات التي كانت تطالب بتغييرات دستورية مثل الجبهة الشعبية.

وبعد ذلك القى السيد حيدر الستري عددا من قصائده العصماء حول الوضع في البحرين والاشادة بالشهداء، وكانت خواطر واحاسيس مفعمة بالشعور النبيل والحماس. والقى قصيدة خاصة بالشيخ الجمري التي كان مطلعها:

جلجل بصرختك الحمراء يا بطل
دوت كما الرعد في الآفاق ينتقل

وتحدث بعده عبد النبي العكري (الذي عرف خلال سنوات نضاله باسم حسين موسى) حول المسألة الدستورية مؤكدا ضرورة الانطلاق من الدستور الحالي الذي يعيد للبلاد شيئا من الاستقرار والحرية. وقال ان التحدث عن تغييرات دستورية سابق لاوانه وان بالامكان اجراء تلك التغييرات بعد عودة الممارسة البرلمانية. واعتبر ان الدستور الحالي المعلق يحتوي على مواد متطورة توفر وضعا اكثر استقرارا وامنا. اما بالنسبة للحكم الخليفي فقال ان الدستور ينص على ان الحكم لآل خليفة اما السلطة فهي للشعب، وبالتالي فان آل خليفة الذين يرفضون العمل بالدستور محكومون بمواد الدستور، وبالتالي فانه في حالة تطبيقه فانهم لن يستطيعوا الاستمرار في الاستبداد الذي يمارسونه الآن.

وكان الشيخ علي سلمان آخر المتحدثين، وقد ركز على بعض القضايا المهمة وفي مقدمتها دور المرأة البحرانية في الانتفاضة. فذكر انها شاركت كأم واخت للمجاهدين، واصيبت برصاص الشرطة وجرحت بهراواتهم، واستجوبت بين الحين والآخر، وتعرضت للتعذيب الشديد مثل الرجل. وحينما تراجع دور الرجال في الانتفاضة بعد ان اعتقل الآلاف من أبناء الشعب كانت المرأة هي التي تنظم المسيرات وتخرج في المظاهرات، وفي فترة من الفترات كانت المسيرات النسائية هي الوحيدة في البلاد. واكد استمرار المطالب العادلة بدون تنازل او مساومة.

الذين حضروا الندوة من اصدقاء شعب البحرين اعجبوا بمستواها من حيث التنظيم وضبط الوقت والنقاش المنفتح والحوار البناء وجدية العرض. كما اعجبوا بمستوى الحضور ونوعيته. وتجول الحاضرون في أروقة ديوان الكوفة لمشاهدة صور الشهداء التي غطت الجدران وكذلك معرض الرسم الذي نظمه السيد حيدر الستري. وعبر الكثيرون من الحاضرين عن استيائهم لما وصل اليه الوضع في البحرين على صعيد انتهاكات حقوق الانسان والقمع السلطوي. وكانت صور الشهداء والتعذيب الواضح على اجسادهم مثار دهشة الحاضرين واستغرابهم. وعبر اصدقاء شعب البحرين عن اعجابهم بالمعارضة البحرانية المتوحدة في الموقف والجادة في اهدافها والمنظمة في اساليب عملها وانضباطها برغم المضايقات وسياسة الارهاب التي تمارسها حكومة آل خليفة.

وقال احد الحاضرين، وهو دبلوماسي عربي رفيع المستوى: لقد كانت امسية ممتعة ومفيدة في الوقت نفسه. لقد ادركت الآن لماذا استمرت حركتكم طوال هذه الفترة. واضاف قائلا: لقد كنا في ... (احدى العواصم الخليجية) نسمع وجهات النظر الرسمية، ونعتقد ان ما يجري كان مجرد غوغاء، ومن هنا كانت مساعدتنا لحكومة البحرين. لقد كانت هذه الامسية نقطة تحول في طريقة تفكيري».

وبعثت سفارة البحرين بمصور تليفزيوني بريطاني، في اطار حملتها الشرسة ضد المعارضة، وهو يعمل في رويتر، واغرته اموال الحكومة التي يحرم الشعب منها وتصرف على مضايقة المواطنين اينما كانوا.

كفاك شموخا انك في القيود

كانت على موعد مع المجد، فلم تتأخر عن لقائه، ولم تستمع الى قول «الحكماء» الذين يكبرونها سنا وهم يقولون: «لا تخرجي اليهم، فهؤلاء وحوش». كان الجلاوزة قد جاؤوا في رتل من السيارات المصفحة وناقلات الجنود يصطحبون معهم ارهاب السلطة وادوات القتل وجبن عشاق الدنيا، وكلما مروا بقرية كان اهلها يستعيذون بالله من شر الشياطين ويلعنون العهد الاسود الذي فرضه عليهم هندرسون بالحديد والنار. كانت في تلك اللحظات تقرأ القران الذي عشقته زمنا وانشغلت به عما يشغل الاخريات من هموم الدنيا و «العمل لضمان المستقبل». فلقد خططت لمستقبلها منذ ان تعلقت بربها وارتبطت بهداها فلم يعد الا لقاء الله يحدوها. اترى عاقلا يرضى عن لقاء الله بدلا؟ وهل الحكمة في استبدال الذي هوخير بالذي هوادنى؟ البصيرة ليست حكرا على الكبار، وليست ملكا لذوي المال اوالمحسوبين على اهل العلم، بل هي نور يدخل القلب، فاذا بصاحبه يرى ما لا يراه الآخرون فتنجلي عن ضميرة سحب الارتياب وتعيش روحه في ساحة الملكوت الاعلى مع الصديقين والشهداء والصالحين. وقد يتحرك هذا الانسان على الارض بين الناس، ولكن نقاء قلبه وصفاء سريرته يجعله من أهل السماء. انها واحدة من هؤلاء الذين امتحن الله قلوبهم للتقوى، فاختارت ما عند الله ورفضت ما دون ذلك.

كانت تحث الخطى نحو الخلود والمجد، يعينها على ذلك شبابها وحيويتها وقلبها الذي فاق قلوب الرجال صفاء وطهرا وبصيرة، فعندما انطلق شباب القرية في شوارعها يهتفون بسقوط العهد الاسود ويطالبون بعودة الدستور لم ترض لنفسها التخلف عن المسيرة، فانطلقت تستحث القلوب الخاملة وتنفخ الروح في الاجساد البالية لانها عرفت ان الامل الكبير الذي يراود شعبها يحتاج الى كل جهد مهما صغر، وان حركة الشعب يجب ان تكون شاملة. ولربما حنى عليها قلب امها فتوسلت بها غير مرة: «لا تخرجي فاني اخشى عليك بطش الظالمين»، فينطلق رد الفتاة بصوت خجول: «أماه.. لا استطيع البقاء في المنزل بعد ان رأيت اخوتي مضرجين بدمائهم». لا يملك احد الحق في الاعتراض على ما تقوله الام، فهي التي سهرت الليالي والايام حتى تضع مولودتها التي تمثل لها كل شيء في الحياة. وبعد ان رأت بطش السلطة بالابرياء هالها ان تتصور المصير الذي ينتظر فلذة كبدها. ولكن ما تصنع هذه الام امام بنتها «العنيدة». سعت بكل ما لديها من منطق ووعود لتثني الفتاة عن الخروج ، ولكنها استسلمت في النهاية الى رغبة ابنتها، وراحت تدعو لها بالعودة: «كفاك الله شر الظالمين». تذوقت طعم النضال فأصبحت مدمنة عليه، فلم تتراجع يوما عن قرارها بممارسة حقها الطبيعي كانسانة، ورفضت ان تتخلى عن ذلك برغم التهديدات التي تراها كل يوم على ألسنة المسؤولين وعبراعلامهم. وعندما احاطت قوات القمع بالمنزل الذي كانت تقرأ القرآن فيه على روح احد اقربائها بعد وفاته، كان الذعر يخيم على الكثيرين، وعندما سأل قائد الكتيبة عنها وطلب من الرجال تسليمها، كانت الحيرة بادية على وجوه الجميع، وبدأ الهمس بين الحاضرين، وبدا كل منهم في ورطة من امره، فكيف تسلم فتاة في السابعة عشرة من العمر الى الوحوش، بدأ اللفظ يدب بينهم فيما كانت كلاب السلطة تنبح مستعجلة فريستها. وبينما كان الجدل مستمرا، اذا بالفتاة تخرج من بين النساء المعولات تشق طريقها باناة وطمأنينة، رافعة رأسها شامخة بهامتها وقدمت نفسها قائلة: «انا.....» شعر الجيش الجرارالذي بعثه هندرسون انه انتصر وانه اكمل المهمة على خير وجه، لكن الانكسار كان باديا على وجوه المرتزقة الذين كانوا يعتقدون انهم متوجهون الى مجموعة مسلحة خطيرة على امن البلاد والعباد. وعندما اتضح ان الهدف المحدد لتلك الكتيبة لم يتعد القاء القبض على فتاة بريئة كانت مشاعر الخيبة بادية على وجوههم.

على مدى ثلاثة شهور كاملة، صمدت امامهم، ترفض اتهاماتهم تصر على موقفها الداعم لمطالب شعبها المظلوم. لقد مارسوا بحقها كل ما يمكن ان يتصوره العقل وما لا يتصوره من ارهاب وتعذيب نفسي وجسدي. وطالما اشتط عادل فليفل، الجلاد المعروف الذي امتهن الاعتداء على كرامة النساء، غضبا وهو يواجه طودا شامخا لا يلين او يتزحزح. انه امام احدى فتيات البحرين الناهضات بوجه النظام الذي يدافع عنه ويسفك دماء الابرياء من اجله. يقولون ان السجن مدرسة الابطال، وان التعذيب زاد النضال، والشموخ من معالم الانتصار. ويقولون ان الامة التي تعطي من دماء رجالها ونسائها الشيء الكثير تستحق النصر والشموخ والخلود. وامتنا في البحرين لم توفر شيئا من ذلك. وفيما يفتتح مؤتمرالمرأة في بكين هذه الايام، تغص سجون آل خليفة بالمعتقلات اللاتي لم يرتكبن جرما ولم يفعلن شيئا سوى المطالبة بعودة الدستور. عاشت فتاة البحرين حرة مصونة، والخزي للجزارين المعذبين ومصاصي دماء البشر. المجد لنساء البحرين، والذل والهوان للظالمين.

رسالة الى الثمانية

رسالة اليكم ... يا أيها الثمانية
وللامير وابنه ... وللفروع الباقية
من الخليفة الالى ... غدت علينا جانية
بان ما تأتونه .... من الامور القاسية
سجن وتعذيب وقتل للنفوس الواعية
وغزونا وسلبنا كفعل اهل البادية
والرعب قد نشرتم في الناس بالسواسية
النفي والابعاد جزء من سلاح الطاغية
شردتم به ذوي الفكر بكل ناحية
لتصبح البلاد من مفكريها خالية
وتعبثوا ولن تروا ... في أرضنا من ناهية
لكن حساباتكم .... ضعيفة وواهية
فأمة البحرين لو تدرون غير فانية
تصنع امجادا على التاريخ تبقى سامية
ونرفض الذل ولا تخشى عوادي العادية
وترخص الارواح في نيل الحياة الراضية
والنصر مكتوب لها على الذئاب العاوية
انتم ذئاب فاذهبوا لغاركم في البادية
او فارقبوا فلن تروا لكم هنا من باقية

المطالبة بالدستور ثابتة - التتمة من ص ١

ومع ان قادة الإنتفاضة خطبوا في الناس يوم الجمعة ١٩٩٥/٨/١٨ واطلعوهم على تفاصيل الاتفاق ومطالبوهم بالهدوء، فانه ما لم تعبرالحكومة عن استعدادها لتطبيق دستورالبلاد المعطل منذ عشرين عاما، فانها سوف تكرس الازمة القائمة. ويدرك العالم انها تعتقل آلاف المواطنين بدون مبرر قانوني او شرعي، وانما يحدث ذلك باوامر مباشرة من الضابط البريطاني السيء الصيت، ايان هندرسون الذي لا تهمه مصلحة الوطن و المواطنين بقدر ما يهمه تمرير سياساته الاستعمارية وتطبيق خبرته الطويلة التي اكتسبها في قمع الشعوب الاخرى على مواطني البحرين، هذا وان قادة الانتفاضة الابطال قد التزموا بجانبهم، حيث طالبوا المواطنين بالهدوء وشرحوا للناس باسلوب متحضر، ما تم الاتفاق عليه، بينما فشلت الحكومة مرة اخرى في عرض الاتفاق باسلوب لائق واصرت على استعمال الفاظ لا تنسجم مع اللغة المتوقعة من جهة ترغب حقا في التعامل مع المواطنين باسلوب عصري، فاعتبرت الذين افرج عنهم «ضالين» وانها توفر لهم الفرصة «للرجوع الى جادة الطريق». ويدرك الرأي العام ان هؤلاء المعتقلين لم يكن لهم ذنب سوى المشاركة في مسيرات سلمية تطالب بعودة الدستورالذي صادق الامير نفسه عليه قبل عشرين عاما.

اننا في الوقت الذي نرحب فيه بكل خطوة تعيد الحرية لشبابنا وبكل موقف مشرف وقفه قادة الانتفاضة الابطال الذين رزحوا في سجون آل خليفة، نود ان نؤكد على ضرورة استمرار وحدة الصف الوطني الذي اثبت تلاحمه خلال الشهور التسعة الماضية برغم جهود الحكومة لاضعافه وتفتيته. ومن هنا فان اطلاق سراح السجناء خطوة مهمة على طرق بدء الحوار، خصوصا وان اعتقال هؤلاء لم يكن له سند

وحتى الذين صدرت احكام جائرة بحقهم، فسوف يكون الجو حينئذ مهيا لحوار اشمل يشارك فيه جميع الاطراف الوطنية التي وقفت مع الانتفاضة ودعمت اهدافها، وخاطبت العالم دفاعا عنها. ويبقى استمرار اعتقال الشيخ الكبير عبد الامير الجمري، مصدر ازعاج لشعب البحرين لانه يمثل اعتداء صارخا على الدستور ورموزه، وعلى العدالة واهلها. وبالتالي فانه لا مجال للتفاؤل طالما استمر احتجازه لمجرد تعبيره عن آرائه. وحسب دستورالبلاد، فان الشيخ الجمري، وغيره من اعضاء المجلس الوطني الذي حله الامير قبل عشرين عاما، ما يزالون اعضاء برلمانيين يتمتعون بحصانة دستورية ولا يجوزاعتقالهم. والاعتقال مخالفة دستورية واضحة يجب تصحيحها على وجه السرعة.

الحقيقة التي يجب ان تكون واضحة ان مطالب الشعب ثابتة، وقد تتغيراساليب المطالبة بها، ولكن التراجع عنها غير وارد على الاطلاق. واذا كان الافراج عن بعض المعتقلين يعتبر تصحيحا لسياسة خاطئة ومنافية لكل الاخلاق والاعراف الدولية، فانه يجب ان لا يعتبر «منحة اميرية» بل حق طبيعي يدعمه الدستور وتطالب به القوانين الانسانية. ولن تكتمل مسيرة المطالب بالحقوق المشروعة ما لم تعرب الحكومة آل خليفة عن موافقتها على اعادة العمل بدستورالبلاد بدون قيد او شرط وهذه مسالة مفروغ منها لان العالم يقف بشانها مع شعب البحرين الذي قام بانتفاضته من اجلها والمستعد لتصعيد وسائل المطالبة بها حتى تتحقق. اننا مع عودة الهدوء الى البلاد في ظل الدستور وغياب قانون امن الدولة. ولكن الهدوء لن يستمر طويلا ما لم تتحرك الدولة على وجه السرعة لاتخاذ الاجراءات لذلك. لقد الغى الامير دستور البلاد بجرة قلم واحدة ومعه المجلس الوطني، ولا يحتاج التكفير عن تلك الخطيئة التي كلفت بلادنا انهارا من الدماء وقوافل من الشهداء، الا لالغاء ذلك القرار المشؤوم، ولا نظن ان ذلك يحتاج الى وقت اطول من العشرين عاما السوداء